1. استعراض المؤلفات

تميل المؤلفات العالمية حول زواج الأطفال إلى التركيز بشكل كبير على الآثار الاجتماعية والديمغرافية والصحية لهذه القضية. وعلى وجه الخصوص، أشارت معظم هذه الدراسات إلى وجود تباينات في نتائج الصحة والتعليم والعمالة ما بين الفتيات المتزوجات قبل سن الثامنة عشرة وبعد بلوغ ذلك السن. وقد وثقت بعض الدراسات التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال، ولا سيّما التكاليف التي يتكبدها الاقتصاد الكلي (مثل النسبة المئوية للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب زواج الأطفال). وتفتقد المنطقة العربية أكثر من غيرها من باقي مناطق العالم إلى المؤلفات في هذا الموضوع، ولهذا السبب لجأنا في عملنا إلى الدراسات العالمية والعربية لبناء الأُطُر المفاهيمية والتحليلية للدراسة الحالية. وقد استعرضنا المؤلفات من خلال توزيعها على ثلاثة أقسام، وهي (1) الدوافع وراء زواج الأطفال؛ و(2) التكلفة الاقتصادية؛ و(3) زواج الأطفال في سياق المنطقة العربية.

الدوافع: تسلِّط المراجع الخاصة بزواج الأطفال الضوء باستمرار على عدد من العوامل الهيكلية التي تتسبب بزواج الأطفال وتزيد من حدته، بدءاً من العوامل الاقتصادية مثل الفقر وفرص العمل المحدودة؛ والعوامل الاجتماعية والثقافية مثل التعليم والممارسات الاجتماعية والمعتقدات الدينية والعرق والطبقة الاجتماعية والمعايير الجنسانية؛ والعوامل السياسية مثل عدم الاستقرار، بما في ذلك النزاع والنزوح والكوارث الطبيعية. كل هذه العوامل تعرِّض إرادة الفتاة واستقلاليتها للخطر، وتضعها في حلقة الزواج المبكر والعواقب التي يفضي إليها[18]. وغالباً ما تشهد البلدان والمناطق والأسر الأكثر فقراً أكبر نسبة انتشار لزواج الأطفال[19]، وحيث الفتيات الفقيرات المقيمات في المناطق الريفية هن الأكثر عُرضة لتزويجهن مبكراً[20]. ويضاف إلى ذلك أن عدم توفر فرص العمل للفتيات بسبب الأعراف والممارسات الاجتماعية قد يعني أن الأهل لا يرون ضرورة في الاستثمار في تعليمهن[21].

> **"المحدّدات الهيكلية هي العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنظِّم علاقات القوة الهرمية، وتقسِّم المجتمعات إلى طبقات على أساس الطبقة الاجتماعية، والوضع المهني، ومستوى التعليم، والجنس، وما إلى ذلك".**
>
> **Solar and Irwin, 2010.**

وفي أغلب الأحيان، كما تشير الأدلّة المتنامية، من شأن مستوى التعليم تحديد سن الفتاة عند الزواج؛ وبالتالي، يرتبط انخفاض التحصيل العلمي بانخفاض سن الزواج. وعلاوة على ذلك، ثبت أن زواج الأطفال متجذر بعمق في الممارسات والتقاليد الاجتماعية. تسود في السياقات المختلفة ظروف مختلفة خاصة بكل سياق تتسبب بزواج الأطفال، وبالذات ممارسة دفع المهر أو الممارسات المتعلقة بثروة العروس، والتي يمكن أن تولِّد مكاسب اقتصادية فورية للأسرة[22]؛ وضغط المجتمع للامتثال للمعايير المجتمعية[23]؛ واستخدام زواج الفتيات لتسوية النزاعات الأسرية[24]؛ والخوف من التحرُّش الجنسي أو العنف الجنسي[25]؛ والرغبة في التحكم في الحياة الجنسية للفتيات لتجنب الحمل غير المرغوب فيه أو تعريض شرف الأسرة

للخطر[26]؛ والأعراف الاجتماعية التي تقبل بها الفتيات ضمنياً بحيث ترغب الفتيات أنفسهن في الزواج المبكر بسبب ما تتصوره من نقاط ضعف وتعرُّض للخطر ونقص البدائل[27].

تؤثر النزاعات والحروب على النساء والفتيات بشكل فريد يعود إلى انعدام المساواة بين الجنسين، وإن كانت التأثيرات متفاوتة بناءً على الموقع والدخل والسياق الاجتماعي والبيئة الثقافية[28]. ويولِّد عدم الاستقرار الناجم عن النزاع الخوف من التعرُّض للإصابة والموت، ويتسبب بتصاعد حوادث العنف الجنسي، ويؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، ويعمِّق القوالب النمطية الجنسانية. ويؤدي عدم الاستقرار هذا إلى انخفاض متوسط عمر الإناث وقت الزواج، وارتفاع معدلات زواج الأطفال، وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث[29]. وبالنسبة للأسر في مناطق النزاع، يمثِّل زواج الأطفال آلية تكيُّف سلبية يُنظر إليها أنها «تنقذ» الفتاة من الاستغلال المتصوَّر وتتيح في ذات الوقت الحفاظ على الموارد المحدودة من خلال نقل المسؤولية عن هذه الفتاة إلى أسرة أخرى. وبالتالي، يمكن تفسير زواج الأطفال على أنه تبادل اجتماعي للفتيات من قِبل الأسرة لزيادة موارد الأسرة وشبكات الأمان إلى أقصى حد[30].

التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال: يشكّل العمر عند الزواج عاملاً مهماً في تحديد الديناميات السكانية، نظراً إلى أنه يضع الأساس لما سيتبع من عوامل تحدِّد نوعية حياة الفتاة. وفي حين يتم تناول زواج الأطفال على نطاق واسع باعتباره قضية من قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة، سلّطت الدراسات مؤخراً الضوء على التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال وحدَّدتها كميّاً (الجدول 1)[31].

الجدول 1. استعراض للمؤلفات المتعلقة بالتقييمات متعدِّدة البلدان للتكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال

المؤلفون	البلدان المشمولة	البيانات والمنهجية	النتائج الرئيسية
Wodon and others, 2017	إثيوبيا، أوغندا، باكستان، بنغلاديش، بوركينا فاسو، زامبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، مالي، مصر، ملاوي، موزامبيق، نيبال، النيجر، نيجيريا	دراسة استقصائية ديمغرافية وصحية، دراسة قياس مستويات المعيشة، الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال/ تحليل الارتداد	النمو، والصحة، والتعليم، والمشاركة في القوى العاملة، والمشاركة في اتخاذ القرارات: أكثر المجالات تأثراً بزواج الأطفال هي الخصوبة والنمو السكاني، والتعليم والإيرادات، وصحة الأطفال المولودين لأمهات يافعات. من شأن إنهاء زواج الأطفال تحقيق وفورات عالمية تبلغ حوالي 4 تريليونات دولار من نفقات الرفاه السنوية بحلول عام 2030.
Mitra and others, 2020	76 بلداً من البلدان الناشئة والنامية	صندوق النقد الدولي، اليونيسف، قاعدة بيانات/ نموذج نمو البنك الدولي	النمو الاقتصادي: من شأن القضاء على زواج الأطفال تعزيز النمو الاقتصادي بشكل كبير. إذا تم القضاء على زواج الأطفال اليوم، سيرتفع النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي طويل الأجل في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية بمقدار 1.04 نقطة مئوية.
Goli, 2016	الهند	تعداد سكان الهند، والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسة الاستقصائية للتنمية البشرية في الهند	النتائج الديمغرافية والصحية والتعليمية والاقتصادية: بلغت خسارة الناتج المحلي الإجمالي للهند بسبب زواج الأطفال 1.7 في المائة.

المصدر: تجميع المؤلفين.

ملاحظة: تتسم دراستان حدّدتا التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال ببعض القيود، وتحاول هذه الدراسة معالجة بعضها. على سبيل المثال، لم تغطِ أي من هاتين الدراستين المنطقة العربية على نطاق واسع. وفي حين شملت دراسة (Wodon and others 2017) مصر فقط، نظرت دراسة (Mitra and others 2020) إلى بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية ككل.

التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات (وهو في هذه الحالة زواج الأطفال) التي يحدِّدها تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تكلفة العنف، هي التكلفة الملموسة المباشرة وغير المباشرة ذات القيمة النقدية. ويمكن أن تكون هذه التكاليف الخاصة التي تعاني منها الفتيات الصغيرات والأجيال القادمة من الفتيات، أو التكاليف العامة مثل زيادة العبء على أنظمة الرعاية الصحية والتعليم الحكومية. وللتكاليف الإجمالية غالباً أثر مضاعف على الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية، وهو ما يتسبب بانتقال الفقر وعدم المساواة من جيل إلى جيل مكوناً دورة متكاملة[32].

ويقلل زواج الأطفال بشكل مباشر من فرص عمل المرأة وما يمكن أن تحققه من عوائد مالية بسبب انخفاض مستويات التعليم. وفي الوقت نفسه، فإنه يزيد بشكل غير مباشر من نسبة عملهن المنزلي غير المدفوع الأجر الناتج عن ارتفاع الخصوبة مدى الحياة. تأكيداً على ذلك، وجد تقرير Savadogo and Wodon (2017a) أن زواج الأطفال يقلل من الدخل في مرحلة البلوغ للنساء اللواتي يتزوجن مبكراً بنسبة 9 في المائة من خلال أثره على التعليم. ولوحظ في بعض البلدان أنه يؤثر على القدرة على اتخاذ القرارات والقدرة التفاوضية[33]. وبالتالي، تؤثر التكاليف الاقتصادية بصورة وثيقة على الناتج المحلي الإجمالي للدولة من خلال انخفاض معدل عمالة النساء اللاتي يتم تزويجهن في مرحلة الطفولة، وانخفاض معدل أجور الوظائف التي يعملن بها والتي لا تتطلب أي مهارات، وانخفاض دخلهن ومدخراتهن، وهو ما يترتب عليه انخفاض تحصيل الدولة للضرائب.

زواج الأطفال في البلدان العربية: مثلها مثل العديد من المناطق الأخرى في العالم، تسود في المنطقة العربية الأعراف الأبوية، حيث يتوقع من النساء إعطاء الأولوية لأسرهن قبل إعمال حقوقهن كأفراد[34]. ويشمل ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات التي تعمل على الحفاظ على الوضع الأبوي الراهن الذي يحكم في نهاية المطاف عملية صُنع القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[35].

وكان من شأن النزاعات على مدى العقد الماضي التسبب بالعديد من حالات زواج الأطفال في المنطقة، مع لجوء اللاجئين والأسر النازحة إلى هذه الممارسة لحماية الفتيات من العنف الجنسي وبالتالي الحفاظ على شرف الأسرة[36]. وفي بعض الحالات، ثمة علاقة ما بين زواج الأطفال وحالات الاختطاف والاتجار من جانب الجماعات المسلحة والميليشيات. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية والعراق حالات اختطاف فتيات من هذا القبيل[37].

وفي الأردن، ازدادت حالات زواج الأطفال منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، لا سيّما في صفوف اللاجئين السوريين. على سبيل المثال، ارتفع معدل زواج الأطفال بين الفتيات السوريات في الأردن من نسبة 33.1 في المائة في عام 2010 إلى 43.8 في المائة في عام 2015، مما أثر على صحتهن الجنسية والإنجابية من حيث الحمل المبكر، والعنف الأسري، والإقصاء الاجتماعي، ومشاكل الصحة العقلية، وفقدان فرص العمل[38].

ثمة أدلة قوية على العلاقة بين زواج الأطفال من جهة والمعتقدات الثقافية المتجذرة والأعراف التي تميِّز بين الجنسين من جهة أخرى في المنطقة العربية. ففي مصر، على سبيل المثال، يرتبط زواج الأطفال بالمفاهيم المجتمعية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث[39]، بينما في الجمهورية العربية السورية، تقتنع الفتيات الصغيرات بالزواج في سن مبكرة بسبب الافتقاد إلى المعرفة الجنسية[40]. والفقر عامل آخر يؤدي إلى زواج الأطفال في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال وليبيا ومصر واليمن[41]. ويلاحظ هذا الاتجاه أيضاً في الأردن والعراق والمغرب، حيث كان احتمال زواج الفتيات في سن مبكرة في الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث ينظر إلى الفتاة على أنها عبء مالي، أكثر بمقدار الضعف مقارنة بالأسر الأكثر ثراءً في الفترة 2006-2011[42]. وتبرز دراسة عن اللاجئين السوريين في مصر أن الفتيات ذوات الأداء الضعيف في المدرسة من المفضّل تزويجهن، وأن الفتيات المهتمات في الدراسة يبقين في المدرسة لمواصلة دراستهن وبالتالي يتم تأجيل زواجهن[43]. ومن بين العوامل الأخرى تدهور الاقتصاد وتزايد معدلات التضخم التي تؤثر سلباً على بقاء الأسر ذات الدخل المنخفض في هذه المناطق، ولا سيّما الأسر التي تضم الفتيات[44].

وبحثت المرحلة الأولى من الدراسات التي أجرتها الإسكوا وشركاؤها تكاليف زواج الأطفال على النساء والفتيات في أربعة بلدان عربية، وهي الدراسات الشاملة الوحيدة التي سلّطت الضوء على التكاليف الاجتماعية والصحية لزواج الأطفال في مراحل مختلفة من حياة المرأة. حيث أبرزت معاناة النساء والفتيات المتزوجات في سن مبكرة في الأردن وتونس والعراق ومصر من تداعيات خطيرة في كل مرحلة من مراحل الحياة من ناحية الخصوبة، والقدرة على اتخاذ القرارات، والتعليم، والاستقلال الذاتي، والمشاركة في القوى العاملة، ومعدلات وفيات أطفالهن. وبالتالي، ترتكز المرحلة الثانية على هذه النتائج للتركيز على خسائر الدخل (أو الناتج المحلي الإجمالي) في المنطقة العربية.